اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

التقييس والسيطرة النوعية!

تعاني المختبرات الحالية لجهاز التقييس والسيطرة النوعية من تقادم وترهل كبيرين ، واعلنت وزارة التخطيط في وقت سابق انها شرعت في إنشاء عدد من المختبرات في المنافذ الحدودية بتقنيات حديثة ومواصفات عالمية رصينة ، لكنها تنجز على مدى ثلاث سنوات قادمة ، وهذه تمثل عقدة كبيرة امام الجانب الرقابي والتفتيشي للسلع والبضائع المستوردة .

ولأن وزارة التخطيط تستعيض الآن بشركات اجنبية لإجراء الفحص على الاستيرادات والمنتج المحلي على شحته ، فإن الامر يتطلب خطة محكمة من قبلها لمكافحة ظاهرة الغش التجاري الذي ينتشر حالياً في الاسواق المحلية بسبب ضغوط داخلية واخرى خارجية ، حيث نرى ان الضرورة تتطلب من الوزارة ان تعمل بثلاثة اتجاهات خلال الفترة الانتقالية لحين انجاز المختبرات الوطنية الفاحصة للسلع والبضائع الداخلة إلى العراق، الاتجاه الأول نرى ان تتجه وزارة التخطيط الى التنسيق المستمر والفعال مع وزارات الصناعة والصحة والبيئة لاستثمار مختبراتها في الوقت الحاضر حيث نقترح في هذا الاتجاه تشكيل لجنة وزارية رفيعة التمثيل تتابع مسارات عمل الفحص لاهمية الموضوع بقدر تعلقه بحياة وصحة المستهلكين .

اما الاتجاه الثاني فنرى فيه ان تبرم الوزارة عقوداً مع شركات فاحصة عالمية رصينة وذات سمعة مرموقة في هذا الاتجاه سعياً لضمان دخول البضائع المتسمة بالمعايير العالمية، فيما نقترح في الاتجاه الثالث ان تعمل الوزارة على توسعة الفرق التفتيشية وتكثيفها في الاسواق ، والتنسيق مع وزارتي الدفاع والداخلية ان تطلب الامر ذلك من اجل ضبط وردع الغش التجاري ومحاسبة المسؤولين سعياً للقضاء على هذه الظاهرة التي تبغي الربح العالي والسريع على حساب الجودة والكفاءة.

كما نرى ان تعمل وزارة التخطيط على تحديث أساليب العمل الإدارية لاسيما في المنافذ الحدودية واثناء عملية الفحص ومغادرة الاساليب التقليدية القديمة واعتماد التقانات الحديثة لاهمية الحلقة الادارية في هذا الاتجاه والعمل على ايجاد البدائل اثناء الفترة الانتقالية البالغة ثلاث سنوات المخصصة لبناء وجاهزية المختبرات الحديثة الجديدة .

ولابد من الاشارة الى ان ضرورة زج الكادر الوطني العامل في الوزارة في دورات تطويرية وتدريبية وبشكل مستمر للاطلاع على اخر التطورات الحاصلة في العالم سعياً لجعل المهمة وطنية خالصة خلال السنوات القليلة المقبلة ، فضلاً عن استقدام الخبرات الاجنبية لتدريب الكوادر الوطنية مع ضرورة توسيع هذا الكادر وتعيين فرق تفتيشية تنتشر في الاسواق المحلية .

ونتطلع لأن تكون وزارة التخطيط قادرة على التعاطي مع متطلبات هذه الفترة بجدية وفاعلية واستثمار الوقت والجهد سعياً لمكافحة ظاهرة الاغراق السلعي الرديئة ولاسيما في المواد الغذائية ذات المساس المباشر بالحياة اليومية للمستهلك .

وضع الحجر الأساس لجامعة متخصصة بالنفط والغاز

التعليم العالي: التخصصات الهندسية النفطية مطلوبة في سوق العمل

□بغداد / أحمد محمد

تخطط وزارة النفط لزيادة الطاقة الانتاجية النفطية للعراق الى ١٢ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٧، وزيادة اعداد المنشآت النفطية وما يتطلب ذلك من زيادة في الأيادي العاملة. وتسعى وزارة التعليم العالي لفتح أقسام هندسية وعلمية جديدة متخصصة بصناعة النفط لتوفير كوادر متخصصة في هذا المرفق الذي يعتمد عليه العراق بصورة أساسية في اقتصاده وموازنته العامة.

وذكر الناطق باسم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قاسم محمد جبار ان التخصيصات الهندسية النفطية مطلوبة في سوق العمل بشكل كبير، مؤكدا ان كثيرا من الشركات تعاقدت مع طلبة الاقسام الهندسية للعمل في المجال الهندسي عند تخرجهم من الجامعة، مما دفع الوزارة الى فتح اقسام جديدة متخصصة بمجال النفط والغاز في الجامعات العراقية لتوفير الكوادر المتخصصة.

واشار الناطق الى ان الوزارة قد وضعت الحجر الاساس لجامعة جديدة متخصصة بالنفط والغاز في محافظة البصرة وهي الاولى من نوعها في العراق والتي تحتوي على جميع الاختصاصات الهندسية والعلمية المتعلقة بالصناعة والاستخراج والنقل وتصفية النفط والغاز وغيرها.

واضاف ان الزيارة الاخيرة لوفد الوزارة لجامعة النفط والغاز في رومانيا التي تعتبر ثاني اكبر جامعة في اوربا في هذا المجال واطلاعهم على المناهج والمختبرات العلمية لها للاستفادة منها في بناء جامعة النفط والغاز في البصرة، مؤكدا انها سوف تنطلق بعد اكمال الإجراءات التكميلية لها من حيث اعداد المناهج وتجهيز المختبرات واكمال بنائها.

وتحتوي الجامعات العراقية على العديد من الاختصاصات الهندسية النفطية في بغداد وكركوك والبصرة واختصاصات علمية متعلقة بها مثل الجيولوجيا والكيمياء والفيزياء موزعة على جميع انحاء العراق، اضافة الى العديد من معاهد النفط في بغداد وبيجي وغيرها.

ويوضح رئيس الجامعة التكنولوجية الدكتور امين دواي ثامر ان النفط يعتبر عصب الاقتصاد في العراق، ولذلك يجب ان يواكب كل التطورات العلمية المتعلقة في الصناعات النفطية والاستفادة منها وتطبيقها في جميع المجالات مثل زيادة الاستخراج والانتاج والجودة في نوعية المشتقات وغيرها من التطبيقات الصناعية للنفط.

وتعتمد موازنة الدولة التي قدرت قيمتها بنحو ١٠٠ مليار دولار على صادرات النفط الى الخارج، وتم احتسابها وفقاً لتصدير النفط الخام على أساس معدل سعر قدره ٨٥ دولاراً للبرميل الواحد وبمعدل تصدير قدره ٢ مليون و٦٠٠ ألف برميل يوميا من ضمنها صادرات إقليم كردستان.

وافاد ثامر ان جامعته قامت بفتح قسم تكنولوجيا النفط المختص بإعداد المهندسين لرفد وزارة النفط وشركات تابعة لها بكوادر هندسية محترفة. واشار ايضا الى ان الجامعة لديها مذكرات واتفاقيات علمية مع العديد من المؤسسات البحثية العالمية للتواصل مع احدث التطورات الحديثة في مجال التعليم النفطي.

واوضح وزير النقل السابق المهندس عامر عبد الجبار ان التعليم في العراق يستند على منهج تدريسي قديم يعتمد على الجانب النظري بصورة كبيرة. وقد يتخرج الطالب بدرجة امتياز من الجامعة ولكنه عند دخول مجال العمل يتخلف عن زملائه في العمل بينما ينجح خريج اخر يحمل درجات اقل في المجال نفسه بسبب ان عملية تقييم الطالب تعتمد ايضا على المنهج النظري.

واكد ان العراق بحاجة الى دراسة أكاديمية تعتمد على الجانب العلمي والتدريب التطبيقي الواسع حتى لو تطلب الامر زيادة عدد سنوات الدراسة الى خمس سنوات كما هو معمول به في كليتي الطب والصيدلة. واشار الى ضعف التدريب الصيفي للطلاب حيث يكتفي البعض بتسجيل اسمائهم في بداية التطبيق ولا يحصلون على اي خبرة او تدريب فيه.

وتكون مدة الدراسة في الجامعات العراقية لاربع سنين دراسية باستثناء كليات الطب التي تكون الدراسة فيها ست سنوات وكليات طب الاسنان والصيدلة بخمس سنوات فقط. واما الدراسة في المعاهد فتكون سنتين بعد الدراسة الاعدادية.

ويقول خالد عجمي الربيعي رئيس قسم تكنولوجيا النفط في الجامعة التكنولوجية ان وزارة التعليم العالي وضعت خطوات ثابتة لتلبية متطلبات وزارة النفط التي تسعى لزيادة انتاجها الذي وصل في الوقت الحاضر الى ثلاثة ملايين برميل يوميا وتتطلع الى زيادته في السنوات المقبلة ليصل الى ١٢ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٧.

واضاف الربيعي : "لدينا تواصل مع الشركات النفطية العالمية العاملة في العراق من خلال المؤتمرات التي تعقدها وزارة النفط ونحضرها كممثلين عن وزارة التعليم العالي او بصفة اكاديمية. واشار الى ان هناك توجها لعقد مذكرات تفاهم معها مثل شركة "شل" التي التقت بها وزارة التعليم العالي بشخص معاون الوزير ونتج عن ذلك توجيهات للجامعات لتمديد الاواصر مع هذه الشركة التي يمكن ان يستفيد الطلبة من تجاربها.

وقد طرحت وزارة النفط العديد من رخص العمل في تطوير الحقول النفطية العراقية من قبل العديد من الشركات النفطية العالمية من جنسيات مختلفة مثل الهولندية والبريطانية والامريكية والروسية. وطالب الربيعي وزارة التربية ان تضيف الى المناهج الدراسية فصولا تتعلق بدراسة النفط والغاز، لكي يعي الطالب في مراحله الاولية اهمية هذه الثروة الوطنية وسبل الحفاظ عليها.

توقعات بارتفاع إنتاج حقلي القيارة والنجمة إلى 230 ألف برميل نفط يومياً نهاية 2016

□ كركوك /المدى

توقعت شركة الحفر التابعة لوزارة النفط أن إنتاج حقلي القيارة والنجمة النفطيين في محافظة نينوى سيبلغ ٢٣٠ ألف برميل نهاية العام ٢٠١٦، مؤكدة أن ذلك سيضاعف عملية تصدير النفط العراقي وإنتاجه، فيما أشارت إلى أن أنها تستعد لحفر ٣٦٤ بئرا نفطية بالاشتراك مع شركة انغولية.

وقال مدير هيئة العمليات المصاحبة بشركة الحفر العراقية أمان زوين لـ"السومرية نيوز"، إن الشركة قدمت عروضها إلى شركة سنغول الانغولية التي فازت بعقد تطوير وحفر آبار في حقلي القيارة والنجمة في محافظة نينوى"، مبيناً أن "شركة الحفر سوف تعمل بالاشتراك مع الشركة بحفر وتطوير الحقلين".

وأضاف زوين أن الإنتاج الأولي لحقلي القيارة والنجمة سيكون بحدود ٥٠ ألف برميل يومياً على أن تصل ذروة الإنتاج إلى ٢٣٠ ألف برميل بنهاية العام ٢٠١٦"، معتبراً أن "هذا الإنتاج سيسهم بشكل كبير في زيادة تصدير العراق وإنتاجه".

ولفت زوين إلى أن عمل الشركة سيكون له انعكاس على تطوير مهارات عامليننا في مجال حفر الآبار"، مؤكداً أن شركته "تمتلك ٦٠ جهازاً لحفر الآبار بقياسات مختلفة، ابتداءً من ١٠٠٠ متر، وصولاً إلى ٣٥٠٠ متر".

وكشف زوين أن برجين تابعين للشركة سوف يباشران في الفترة المقبلة أعمال حفر الآبار بعد إبرام الاتفاق المشترك مع الشركة الانغولية"، موضحاً أن "إدارة شركة الحفر تعمل على تطوير الصناعة النفطية في جميع مناطق العراق بالشراكة مع الشركات الأجنبية الفائزة".

من جهته قال مدير مشروع حقلي القيارة والنجمة عمر أيوب لـ"السومرية نيوز"، إن شركة الحفر العراقية ستباشر بحفر الآبار في حقلي القيارة والنجمة بعد الاتفاق مع شركة سنغول الانغولية، للعمل بشكل مشترك"، مؤكداً أن "الحقلين سيكون لهما شأن كبير في إنتاج النفط الخام".

وأضاف أيوب أن حقل النجمة فيها ٨٩ بئرا نفطية جرى اكتشافها في فترة سابقة، ولكنها لم تستغل، أما حقل القيارة فيتضمن ٣٣ بئرا نفطية، كان قد أنجز حفرها قبل سنوات ولم يستغل إنتاجها"، موضحاً أن "شركة الحفر العراقية باتت إحدى الشركات التي تعتمد عليها كبرى الشركات النفطية العالمية".

وكانت وزارة النفط قد وقعت، في (٢٦ كانون الثاني ٢٠١٠)، عقداً نهائياً مع شركة سنغول الانغولية لتطوير حقلي النجمة والقيارة النفطيين في محافظة نينوى، فيما أكدت أن العقد يأتي ضمن جولة التراخيص الثانية.

وتعتزم الحكومة إيجاد آلية خاصة لتصدير إنتاج الحقلين لكونهما من النوع الثقيل الذي يقل جودة عن إنتاج الحقول الأخرى في البلاد، ويعتبر حقل نجمة أصغر من حقل القيارة ونفطه من النوع الثقيل الذي يحتوي على نسبة كبيرة من مادة الكيروسين ومادة زيت الغاز.

ووقع العراق خلال العام ٢٠١٠، عقوداً عدة مع شركات عالمية لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً، في غضون السنوات الست المقبلة، و١٢ مليون برميل يومياً بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني وتركزت تلك العقود في غالبيتها على حقول الجنوب. ويذكر أن العراق يعاني من قدم منشآته النفطية، وينتج حالياً نحو ثلاثة ملايين برميل من النفط الخام يومياً، وتصدر عن طريق البصرة فيما تصدر الكمية المتبقية عن طريق المنفذ الشمالي.

هيئة الاستثمار تقدم ورقة عمل إلى البرلمان لتعديل قانونها

□ بغداد /المدى

كشفت هيئة الاستثمار الوطنية عن تقديم ورقة عمل لمجلس النواب تتضمن الإجراءات اللازمة لتعديل قانون الاستثمار لعام ٢٠٠٦ للمرة الثانية، فيما اكدت على أن هذه الخطوة ستساهم في إنضاج البيئة التشريعية المشجعة للاستثمار ومختلف القطاعات في العراق.

وقال رئيس هيئة الاستثمار الوطني سامي الأعرجي في بيان اطلعت عليه المدى إن التجربة العملية التي خاضتها الهيئة من خلال التعامل مع الشركات الاستثمارية الراغبة بالاستثمار في العراق أثبتت ضرورة إعادة النظر في عدد من القوانين وإجراء تعديلات مهمة عليها وفي مقدمتها إجراء تعديل ثان على قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل، مبيناً أن إجراء التعديل يهدف إلى إنضاج البيئة التشريعية المشجعة للاستثمار في العراق ولمختلف القطاعات.

وأضاف الأعرجي أن الهيئة قدمت ورقة عمل إلى البرلمان تحدد الإجراءات المطلوب اتخاذها لتعديل القانون، فضلاً عن منح صلاحيات اكبر لمندوبي الوزارات في الهيئة لتفعيل عمل النافذة الواحدة وتوفير البنى التحتية للمشاريع الاستثمارية لضمان نجاحها وانجازها بالتوقيتات الزمنية المحددة لها.

ولفت الاعرجي إلى ان القطاع الخاص العراقي لم يلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، بسبب السياسة العامة التي أدير بها اقتصاد العراق، مؤكدا ان تفعيل قانون الاستثمار المعدل سيكون كفيلا بإعطاء دفعة قوية للقطاع الخاص في المساهمة بالكثير من المشاريع المدرجة ضمن الخارطة الاستثمارية والقيام بدوره الحقيقي الريادي في قيادة التحولات الاقتصادية وتحقيق معدلات النمو المطلوبة، بالإضافة الى ردم الفجوة الاستثمارية بين ما يتوفر من موارد حكومية والحاجة الفعلية للاقتصاد عن طريق دخول رؤوس الأموال الأجنبية ومساهمة رأس المال المحلي في الاستثمار".

واكد الاعرجي ان الهيئة تعمل على تفعيل المادة (٩/ثامنا) من قانون الاستثمار والتي تنص على تشجيع المستثمرين العراقيين من خلال توفير قروض ميسرة وتسهيلات مالية لهم"، مبيناً أنها شكلت لجنة تتضمن ممثلين عن وزارة المالية والبنك المركزي والمصارف الخاصة وقد انتهت من وضع الاليات المناسبة لعملية القروض الميسرة".

واقر البرلمان العراقي في تشرين الأول ٢٠٠٦ قانون الاستثمار الذي قيل عنه آنذاك أنه سيفتح الأبواب على مصراعيها أمام الاستثمار الأجنبي، بسبب تقديمه الكثير من التسهيلات للمستثمرين الأجانب، إلا أن العديد من الشركات الأجنبية ما تزال مترددة بسبب تخوفها من الواقع الأمني غير المستقر في العراق، إضافة إلى أن القانون لم يكن يمنح المستثمرين حق ملكية العقار الخاص بالمشروع، وساوى بين المستثمر العراقي والأجنبي في الامتيازات كافة، باستثناء تملك العقار، إذ يمكن للمستثمر الأجنبي استئجار الأرض لمدة ٥٠ سنة قابلة للتجديد، بحسب الفقرة ١١ من القانون.

برلمانية تستبعد انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية

□ بغداد /المدى

استبعدت عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب ناهدة الدايني انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية خلال الفترة الحالية بسبب كثرة المشاكل الداخلية وتلكؤ المشاريع الاقتصادية في البلد.

وقالت الدايني بحسب (الوكالة الإخبارية للانباء): إن العراق سيبقى بعيداً عن العالم العربي والاوربي نتيجة انشغاله بالمشاكل السياسية التي بدأت تتأزم في البلد، فضلا عن عدم وجود إرادة حقيقية للنهوض بالواقع الاقتصادي مشيرة الى ان ذلك يحتاج جلب خبراء دوليين وخططا خمسية واسعة مستندة على أسس علمية، وعلى اثرها سيكون العراق مهيئاً للدخول بالمنظمات العالمية والدولية.

واضافت: أن دخول العراق الى منظمة التجارة العالمية أمر ضروري لأنه سيعطي دافعاً معنوياً لتطوير الاقتصاد العراقي والنهوض به، لأن الاقتصاد الوطني ما زال مقيداً ومقتصراً فقط على الدول المجاورة في عمليات التبادل التجاري كالاستيراد والتصدير، وهذه المنظمات ستفتح الافاق الاقتصادية للعراق نحو التعامل مع جميع دول العالم.

وتأسست منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥، وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت في اعقاب الحرب العالمية الثانية، وهدفها الاساسي هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسلة وحرية.

وتشمل عضوية منظمة التجارة العالمية أكثر من (١٤٠) عضوا يمثلون أكثر من (٩٠٪) من التجارة العالمية.